وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 26 May, 2024

مركـز الرصـد والتحـليـل
الإدارة العامـة للتواصـل والإعـلام

أخبـار
الطاقـة

النفط يستقر رغم تسجيله خسائر أسبوعية وتزايد الطلب الموسمي على الوقود

الرياض

ارتفعت أسعار النفط نحو واحد بالمئة في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، أول من أمس، لكنها تراجعت على مدى الأسبوع بفعل مخاوف من أن بيانات اقتصادية أمريكية قوية ستبقي أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، مما يكبح الطلب على الوقود. وارتفع سعر عقد تسليم يوليو لخام برنت 76 سنتا إلى 82.12 دولارا للبرميل. وأغلق عقد أغسطس الأكثر نشاطا مرتفعا 73 سنتا عند 81.84 دولارا. وتحدد سعر التسوية للعقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي مرتفعة 85 سنتا، أو 1.1 بالمئة، إلى 77.72 دولارا. وأغلق خام برنت يوم الخميس عند أضعف مستوياته منذ السابع من فبراير والعقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي عند أدنى مستوياتها منذ 23 فبراير. وقال دينيس كيسلر، نائب الرئيس الأول للتداول في بنك بي او كيه، إنه من المتوقع أن ينتعش الطلب الصيفي في الولايات المتحدة ابتداءً من نهاية هذا الأسبوع، ويتساءل بعض المستثمرين عما إذا كانت عمليات البيع مبالغ فيها. وأغلق برنت منخفضا 2.1% هذا الأسبوع. انخفض لأربع جلسات متتالية هذا الأسبوع، وهي أطول سلسلة خسائر منذ 2 يناير. واستقر خام غرب تكساس الوسيط على انخفاض بنسبة 2.8٪ خلال الأسبوع. وقال تيم إيفانز، محلل الطاقة المستقل، إن المخاوف بشأن سياسة سعر الفائدة لمجلس الاحتياطي الاتحادي وارتفاع مخزونات النفط الخام الأمريكية الأسبوع الماضي أثرت على معنويات السوق.

وأظهر محضر اجتماع السياسة الأخير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الذي صدر يوم الأربعاء أن صناع السياسة يتساءلون عما إذا كانت أسعار الفائدة مرتفعة بما يكفي لكبح التضخم العنيد. وكان بعض المسؤولين على استعداد لرفع تكاليف الاقتراض مرة أخرى إذا ارتفع التضخم.

وقال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول وصناع السياسة الآخرون منذ ذلك الحين إنهم يشعرون بأن المزيد من الزيادات غير مرجحة. ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكلفة الاقتراض، مما قد يؤدي إلى إبطاء النشاط الاقتصادي وخفض الطلب على النفط.

كما انخفضت معنويات المستهلكين إلى أدنى مستوياتها في خمسة أشهر بسبب المخاوف المتزايدة بشأن بقاء تكاليف الاقتراض مرتفعة. وفي ظاهر الأمر، فإن التشاؤم بين الأسر يعني تباطؤ الإنفاق الاستهلاكي، ولو أن العلاقة بين الاثنين كانت ضعيفة.

وكتب محللون في مورجان ستانلي في مذكرة أن الطلب على النفط لا يزال قويا من منظور أوسع، مضيفين أنهم يتوقعون زيادة إجمالي استهلاك السوائل النفطية بنحو 1.5 مليون برميل يوميا هذا العام.

وقال المحللون إن الطلب العالمي الضعيف على البنزين في الولايات المتحدة قابله الطلب العالمي الذي فاجأ الاتجاه الصعودي، خاصة في الأجزاء الأولى من العام. وقالت إدارة معلومات الطاقة يوم الأربعاء إن إمدادات منتج البنزين الأمريكي، وهو مؤشر للطلب، وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ نوفمبر في الأسبوع المنتهي في 17 مايو.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتأتي هذه التخفيضات الطوعية من كبار المنتجين علاوة على تخفيضات سابقة قدرها 3.66 مليون برميل يوميا تم الإعلان عنها في خطوات مختلفة منذ أواخر عام 2022 والتي تسري حتى نهاية عام 2024. وبذلك يصل إجمالي التخفيضات المتعهد بها حاليا إلى 5.86 مليون برميل يوميا، أي ما يعادل نحو 5.7% من الطلب العالمي اليومي.

لكن مدى ضيق الأسواق هذا العام لا يزال غير مؤكد، خاصة مع بقاء إنتاج الخام الأمريكي عند مستويات قياسية. ومن المتوقع أن يؤدي أي تمديد آخر لتخفيضات الإنتاج إلى تعزيز أسعار النفط الخام مع احتمال تشدد الأسواق. لكن مدى ضيق الأسواق هذا العام لا يزال غير مؤكد، خاصة مع بقاء إنتاج الخام الأمريكي عند مستويات قياسية.

وقال محللو بنك إيه ان زد: "السوق مترددة أيضًا بشأن اتخاذ موقف قوي قبل اجتماع أوبك الأسبوع المقبل، حيث ستتم مناقشة سياسة العرض". ويتوقع المحللون إلى حد كبير أن يتم تمديد تخفيضات الإنتاج الحالية حتى نهاية سبتمبر على الأقل.

وقالت روسيا، في اعتراف نادر بإفراط في إنتاج النفط، هذا الأسبوع إنها تجاوزت حصتها الإنتاجية في أوبك+ في أبريل "لأسباب فنية"، وهي مفاجأة يقول محللون ومصادر صناعية إنها تظهر التحديات التي تواجهها موسكو في كبح الإنتاج.

وقال وزير النفط الفنزويلي بيدرو تيليشيا إن فنزويلا تهدف إلى إنتاج 1.23 مليون برميل يوميا من النفط في ديسمبر/ كانون الأول، مضيفة حوالي 290 ألف برميل يوميا مقارنة مع بداية العام، بعد إضافة منصات الحفر.

وقالت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأساسية الأمريكية يوم الجمعة إن مديري الأموال رفعوا صافي مراكز العقود الآجلة للخام الأمريكي والخيارات الطويلة في الأسبوع المنتهي في 21 مايو. وقالت بريانكا ساشديفا، كبيرة محللي السوق في فيليب نوفا: "إن معنويات الطلب الضعيفة بسبب التوقعات المتشددة لبنك الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة وخلفية "احتمال ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول" أثرت بشكل كبير على أسعار النفط هذا الأسبوع". وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، استقرت أسعار النفط على ارتفاع، لكنها تراجعت لتكبد خسائر أسبوعية فادحة بسبب توترات الأسعار والطلب. ولم يفعل هذا الارتفاع الكثير لمنع الخسائر الأسبوعية الفادحة يوم الجمعة، حيث أثارت المخاوف بشأن التضخم الثابت وارتفاع أسعار الفائدة الشكوك في أن الطلب سيظل قويًا هذا العام.

ووصل برنت إلى أضعف مستوياته في شهرين وخام غرب تكساس الوسيط عند أدنى مستوياته في ثلاثة أشهر. وجاء الضغط بشكل رئيسي من المخاوف بشأن التضخم في الولايات المتحدة واحتمال بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة طويلة. وعكست سلسلة من الإشارات الصادرة عن بنك الاحتياطي الفيدرالي القلق المتزايد بين صناع السياسات من أن التضخم سيكون بطيئا في الوصول إلى الهدف السنوي للبنك المركزي البالغ 2٪ - وهو السيناريو الذي من المتوقع أن يدفع البنك المركزي إلى إبقاء أسعار الفائدة مرتفعة.

وفي مذكرة للعملاء يوم الجمعة، قال محللو جولدمان ساكس إنهم لا يتوقعون الآن أن يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي بخفض سعر الفائدة حتى سبتمبر. وكانوا قد قدروا في السابق أن التخفيض – الذي سيكون الأول منذ أن شرع بنك الاحتياطي الفيدرالي في سلسلة حادة من تشديد السياسة في عام 2022 – سيأتي في يوليو.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأفادت شركة خدمات حقول النفط بيكر هيوز يوم الجمعة أن منصات الحفر الأمريكية الأسبوعية لم تتغير عند 497. ولم يؤثر الهدوء المستمر في نشاط الحفر كثيرًا على الإنتاج المحلي، الذي لا يزال بالقرب من مستويات قياسية عند 13.1 مليون برميل يوميًا. وهذا أعلى من المتوسط البالغ 12.936 مليون برميل يوميًا المسجل في العام الماضي.

وفي اتجاه أثار المخاوف من فائض العرض بقيادة الدول غير التابعة لمنظمة أوبك، قادت الولايات المتحدة إنتاج النفط العالمي لمدة ست سنوات متتالية. وتحاول أوبك وحلفاؤها، أوبك+، كبح الإمدادات العالمية من خلال اتفاقيات تسعى إلى الحد من إنتاج الدول الأعضاء. وأشار بعض تراجع التوترات في الشرق الأوسط أيضًا إلى انخفاض اضطرابات إمدادات النفط الخام، في حين من المتوقع أن يرتفع الطلب على النفط الأمريكي في الأسابيع المقبلة مع موسم الصيف الكثيف السفر. وعادة ما تمثل عطلة نهاية الأسبوع في يوم الذكرى بداية الموسم، حيث شهد الطلب على البنزين ارتفاعًا بالفعل في أكبر مستهلك للوقود في العالم.

إلى ذلك، قال مكتب الممثل التجاري الأمريكي يوم الأربعاء إن بعض الزيادات الحادة في الرسوم الجمركية الأمريكية على مجموعة من الواردات الصينية، بما في ذلك السيارات الكهربائية وبطارياتها ورقائق الكمبيوتر والمنتجات الطبية، ستدخل حيز التنفيذ في الأول من أغسطس.

وسيحتفظ الرئيس جو بايدن بالتعريفات الجمركية التي فرضها سلفه الجمهوري دونالد ترامب مع زيادة التعريفات الأخرى، بما في ذلك زيادة رسوم الاستيراد على المركبات الكهربائية الصينية بمقدار أربعة أضعاف إلى أكثر من 100% ومضاعفة رسوم أشباه الموصلات إلى 50%.

وقال مكتب الممثل التجاري الأمريكي في إشعار فيدرالي إن فترة التعليق العام لمدة 30 يومًا ستغلق في 28 يونيو. وتسعى وكالة التجارة للحصول على تعليقات حول آثار الزيادات المقترحة في التعريفات الجمركية على الاقتصاد الأمريكي، بما في ذلك المستهلكين، وما إذا كانت الرسوم الجمركية المقترحة بنسبة 25٪ على الأقنعة الطبية والقفازات والتعريفة المقررة بنسبة 50٪ على المحاقن يجب أن تكون أعلى.

واستوردت الولايات المتحدة في عام 2023 ما يقرب من 640 مليون دولار من القفازات والأقنعة والمحاقن من الصين التي ستتأثر بالإجراءات الجديدة. وقال مكتب الممثل التجاري الأمريكي إن التعريفات الجمركية المستهدفة أن تبدأ في عامي 2025 و2026 ستبدأ في الأول من يناير لتلك السنوات.

وتشمل الزيادات الجمركية الصينية المقترحة "المنتجات التي تستهدفها الصين للهيمنة، أو هي منتجات في قطاعات قامت فيها الولايات المتحدة مؤخرًا باستثمارات كبيرة". وتستثمر واشنطن مئات المليارات من الدولارات في دعم ضرائب الطاقة النظيفة لتطوير السيارات الكهربائية والطاقة الشمسية وغيرها من الصناعات الجديدة في الولايات المتحدة، وقالت إن الطاقة الإنتاجية الفائضة التي تقودها الدولة في الصين في هذه القطاعات تهدد قدرة الشركات الأمريكية على البقاء. وتهدف التعريفات إلى حماية الوظائف الأمريكية من الطوفان المخيف من الواردات الصينية الرخيصة.
وقال البيت الأبيض إن الإجراءات الجديدة تؤثر على 18 مليار دولار من السلع الصينية المستوردة الحالية بما في ذلك الصلب والألمنيوم وأشباه الموصلات والسيارات الكهربائية والمعادن المهمة والخلايا الشمسية والرافعات. ومن المقرر أن تبدأ الرسوم الجمركية البالغة 25% في عام 2026 على فئة بطاريات الليثيوم أيون غير المخصصة للمركبات بقيمة 10.9 مليار دولار، والتي نمت بسرعة وأصبحت الآن ثالث أكبر فئة تستوردها الولايات المتحدة من الصين بعد الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر الشخصية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقالت إدارة معلومات الطاقة يوم الأربعاء، في تحليل متعمق لتأثيرات الطقس على العرض والطلب، إن ما يصل إلى 25 عاصفة محددة في موسم الأعاصير هذا العام يمكن أن تلحق المزيد من الدمار بصناعة النفط والغاز الأمريكية أكثر من أي وقت مضى.

وتحذر الوكالة أيضًا من خطر الفيضانات والتعطيل في مرافق الإنتاج البحرية العائمة وعمليات المصافي. وأخيرا، حذرت من احتمال انقطاع صادرات الغاز الطبيعي المسال، والتي تشمل قدرة 13 مليار قدم مكعب يوميا من ساحل الخليج.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أويل برايس: الطلب الأمريكي على البنزين واجتماع أوبك+ يوفران اتجاها صعوديا للنفط

الاقتصادية

أسامة سليمان من فيينا

يتوقع أن يوفر تحسن الطلب على البنزين في الولايات المتحدة واجتماع "أوبك +" المقبل، بعض الاتجاه الصعودي لأسعار النفط الأسبوع الجاري، لكن من غير المرجح أن يتجاوز برنت نطاقه الحالي الذي يراوح بين 80 و85 دولارا للبرميل، بحسب تقرير أويل برايس الدولي اليوم. وأوضح التقرير، أن مزيجا من تراكم مخزون النفط الخام وارتفاع أسعار الفائدة، استمر في التأثير في أسعار النفط مع تداول خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط بالقرب من أدنى مستوياتهما في 3 أشهر.

وأشار إلى انخفاض أسعار النفط لـ4 أيام متتالية، مدفوعة بإحجام بنك الاحتياطي الفيدرالي عن الالتزام بتخفيضات أسعار الفائدة هذا العام، إضافة إلى ضعف المعنويات المادية في الأسواق التي شهدت تراجعا في كل من خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت إلى أدنى مستوى شهده هذا العام.

وبحسب التقرير، فإن أسعار النفط شهدت تراجعا حادا في ختام الأسبوع وهو الأول منذ أسبوعين، مدفوعة بالمخاوف بشأن ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة لفترة طويلة، وهو ما يكبح نمو الطلب في أكبر سوق للنفط في العالم.

ونوه بأن الانخفاض الأسبوعي كان كبيرا ويتسم بالإشارات الاقتصادية المتضاربة وتقارير المخزون التي جعلت المتداولين على حافة الهاوية بشأن التوقعات على المدى القريب للنفط الخام.

وأفاد التقرير بأن احتمال رفع أسعار الفائدة لفترة أطول يلوح في الأفق قد يعوق النشاط الاقتصادي، وبالتالي الطلب على النفط وقد تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى زيادة تكاليف الاقتراض، ما قد يؤدي إلى إبطاء إنفاق المستهلكين واستثمارات الأعمال وبالتالي إلى انخفاض الطلب على منتجات النفط والطاقة.

تأجيل اجتماع "أوبك +" لمدة ٢٤ ساعة

ذكرت شركة "كبلر" لمعلومات السوق أنه تم تأجيل اجتماع وزراء الطاقة في تحالف "أوبك +" لمدة ٢٤ ساعة ليعقد في الثاني من يونيو المقبل، ومن المتوقع على نطاق واسع أن يمدد الاجتماع تخفيضات الإنتاج حتى نهاية النصف الثاني من 2024، معتبرة أن قرار "أوبك +" بعقد الاجتماع عبر الإنترنت يدعم التوقعات باستمرار التخفيضات.

وأشارت إلى أن أسعار النفط حامت بالقرب من أدنى مستوياتها في 3 أشهر مع تقييم المتداولين لانخفاض المخاطر الجيوسياسية ومؤشرات على أن الأسواق العالمية لديها إمدادات كافية قبل اجتماع "أوبك +" الشهر المقبل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

من ناحيتها، ذكرت شركة "جلوبال ريسك مانجمنت" الدولية أن المعنويات الهبوطية تغلغلت في السوق بعد تقلص العلاوة المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية والمخاوف المتزايدة بشأن توازن العرض والطلب بالتزامن مع بداية فترة الذروة للقيادة في الولايات المتحدة.

وأوضحت أحدث بيانات الشركة أنه لا يزال خام برنت مرتفعا بنحو 7% هذا العام، ويرجع ذلك جزئيا إلى تخفيضات إنتاج "أوبك +" بمقدار مليوني برميل يوميا إضافة إلى المخاطر الجيوسياسية المستمرة، ومع ذلك تراجعت أسعار النفط منذ منتصف أبريل الماضي حيث لم يعرقل الصراع في الشرق الأوسط إمدادات الخام بعد.

وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 0.93% عند التسوية إلى 82.12 دولار للبرميل، لكنها سجلت خسائر أسبوعية.

وزادت العقود الآجلة للخام الأمريكي 1.11% إلى 77.72 دولار للبرميل عند التسوية، لكنها تراجعت خلال الأسبوع. وكان الخامان القياسيان وصلا إلى أدنى مستوياتهما في عدة أشهر يوم الخميس.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"فيتش " ترفع التصنيف الائتماني لـ "السعودية للكهرباء " إلى A+

الاقتصادية

رفعت وكالة فيتش الدولية التصنيف الائتماني للشركة السعودية للكهرباء من درجة A إلى A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو مساوٍ لدرجة التصنيف الائتماني السيادي للسعودية.

وقالت الوكالة "فيتش" إن التصنيف الجديد جاء انعكاساً لعدة عوامل رئيسية، منها اتخاذ القرارات السليمة، والدعم الحكومي القوي، والانسجام مع السياسة الوطنية، إضافة إلى ملكية الحكومة بنسبة 81%، وجهود "السعودية للكهرباء" في تحقيق استدامة الطاقة وإزالة الكربون في السعودية.

ويبرز التصنيف الجديد لـ"السعودية للكهرباء" سجلها المالي المستقر والذي تم دعمه من خلال تحويل 168 مليار ريال من التزامات الشركة إلى أداة حقوق ملكية مشابهة للأسهم، وتحسن القدرة على تحمل الرفع المالي، ووضوح التدفقات النقدية في نموذج عملها الحالي، ودورها الحيوي في خطط الطاقة السعودية.

وكثفت الشركة خلال الربع الأول من عام 2024، خطط النمو ببرنامج إنفاق رأسمالي طموح بقيمة 10.5 مليارات ريال سعودي في مشاريع التوليد والنقل والتوزيع، مؤكدة التزامها بتسريع الاستثمارات في البنية التحتية للشبكة، بهدف تلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على الكهرباء.

وسجلت الشركة في الربع الأول من عام 2024 إيرادات بلغت 15.9 مليار ريال سعودي، وزيادة بنسبة 9.1٪ في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك إلى 6.8 مليارات ريال سعودي، وزيادة بنسبة 87٪ في صافي الربح إلى 897 مليون ريال سعودي وذلك بالمقارنة بالربع المماثل من العام السابق.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ما هو "أوبك+" وكيف يؤثر في أسعار النفط؟

اندبندنت

الهدف الرئيس للتحالف هو تنظيم إمدادات النفط إلى السوق العالمية، إذ يمثل إنتاج التحالف النفطي حالياً نحو 41 في المئة من إنتاج النفط العالمي أرجأ تحالف "أوبك+" اجتماعه في شأن سياسة الإنتاج يوماً واحداً إلى الثاني من يونيو (حزيران) المقبل، وقال التحالف الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك"، إضافة إلى حلفاء بقيادة روسيا، في بيان نشرته "رويترز"، "كان من المقرر عقد الاجتماع في فيينا العاصمة النمسوية في الأول من الشهر المقبل"، مستدركاً "لكنه سيعقد عبر الإنترنت في اليوم التالي".

خفض طوعي يبلغ نحو 2.2 مليون برميل يومياً

إلى ذلك، تنفذ الدول المنتجة للنفط في تحالف "أوبك+" خفضاً طوعياً للإنتاج يبلغ نحو 2.2 مليون برميل يومياً للنصف الأول من عام 2024 تحت قيادة السعودية التي تمدد خفضاً طوعياً سابقاً. ويأتي هذا الخفض إضافة إلى خفض سابقة يبلغ 3.66 مليون برميل يومياً حتى نهاية 2024، أعلن عنه من أواخر عام 2022 على مراحل عدة، ليصل إجمال الخفض المتعهد به إلى نحو 5.86 مليون برميل يومياً، أو ما يعادل 5.7 في المئة تقريباً من الطلب العالمي اليومي. ويلعب التحالف دوراً مؤثراً في أسعار النفط العالمية مستنداً إلى الحصة السوقية الكبيرة التي قد تؤثر في صناعة القرارات، إذ تشكل صادرات الدول الأعضاء نحو 49 في المئة من صادرات الخام العالمية، بل إن الدول الأعضاء تمتلك نحو 80 في المئة من احتياطات النفط العالمية المؤكدة.

ما هو "أوبك" وما هو "أوبك+"؟

قبل 64 عاماً أسست دول العراق وإيران والكويت والسعودية وفنزويلا منظمة "أوبك" في عام 1960 في بغداد بهدف تنسيق السياسات النفطية وضمان أسعار عادلة ومستقرة، إلا أن عدد أعضاء المنظمة ارتفع الآن إلى 12 دولة معظمها من الشرق الأوسط وأفريقيا تنتج نحو 30 في المئة من النفط العالمي. وعلى رغم الحصة السوقية الضخمة فإن نفوذ "أوبك" واجه بعض التحديات على مر السنين، مما أثار في كثير من الأحيان انقسامات داخلية. زادت قوة "أوبك" قبل ثماني سنوات، بعدما تشكل ما يعرف الآن بتحالف "أوبك+" الذي يضم الأعضاء الـ12، إضافة إلى 10 دول من أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم من خارج المنظمة، ومنها روسيا، في نهاية عام 2016. والهدف الرئيس للتحالف هو تنظيم إمدادات النفط إلى السوق العالمية، إذ يمثل إنتاج التحالف النفطي حالياً نحو 41 في المئة من إنتاج النفط العالمي.

في مطلع العام الحالي، انسحبت أنغولا، التي انضمت إلى "أوبك" في 2007، من المنظمة، وعزت ذلك إلى خلافات في شأن مستويات الإنتاج، بعد انسحاب الإكوادور من المنظمة، وبعد انسحاب قطر في 2019.

كيف يؤثر "أوبك" في أسعار النفط والاقتصاد العالمي؟

نظراً إلى تمتع "أوبك" بتلك الحصة السوقية الكبيرة يمكن أن تؤثر القرارات التي تتخذها في أسعار النفط العالمية، إذ يجتمع أعضاؤها بانتظام لتحديد كمية النفط التي سيبيعونها في الأسواق العالمية، ونتيجة لذلك تميل أسعار النفط إلى الارتفاع عندما تقرر "أوبك" خفض الإمدادات نتيجة تراجع الطلب، بينما تتجه الأسعار إلى الانخفاض عندما تقرر المجموعة ضخ مزيد من النفط في السوق.كان لبعض قرارات خفض الإنتاج آثار كبيرة على الاقتصاد العالمي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

فخلال حرب 1973 فرضت الدول العربية الأعضاء في "أوبك" حظراً على شحنات النفط إلى الولايات المتحدة، رداً على دعمها للجيش الإسرائيلي، وشمل القرار دولاً أخرى دعمت إسرائيل، وشمل الحظر الصادرات البترولية لتلك الدول وأدى إلى خفض الإنتاج. وإثر ذلك عانى الاقتصاد الأميركي بالفعل، إذ كان يعتمد وقتها على النفط المستورد، بعد أن قفزت أسعار النفط، مما تسبب في ارتفاع كلفة الوقود للمستهلكين ونقصه في الولايات المتحدة، ودفع الحظر الولايات المتحدة ودولاً أخرى إلى شفا ركود عالمي.
من جديد، استعرضت "أوبك" قوتها، خلال عمليات الإغلاق المتعلقة بجائحة كورونا في أنحاء العالم عام 2020، إذ تراجعت بقوة أسعار النفط الخام، وعلى أثر ذلك، خفضت "أوبك+" إنتاج النفط بنحو 10 ملايين برميل يومياً، وهو ما يعادل 10 في المئة تقريباً من الإنتاج العالمي في مسعى إلى دعم الأسعار.
من جهة أخرى، فإن أسعار البنزين مسألة سياسية مهمة في الولايات المتحدة، التي تجرى فيها انتخابات رئاسية هذا العام، مما دفع واشنطن لأن تطالب مراراً "أوبك+" بزيادة الإنتاج، وكان رد "أوبك" على واشنطن، هو أنها ترى أن مهمتها هي تنظيم العرض والطلب أكثر من مسألة الأسعار.

معضلة الطاقة الإنتاجية

إضافة إلى مسألة خفض الإنتاج، من المقرر أن يناقش تحالف "أوبك+" الطاقة الإنتاجية للدول الأعضاء هذا العام، وهي قضية مثير للخلاف منذ فترة طويلة. وكلف التحالف ثلاث شركات مستقلة هي "آي أتش أس" و"وودماك" و"ريستاد" لتقييم الطاقة الإنتاجية لكل الدول الأعضاء في "أوبك+" بنهاية يونيو المقبل، إذ تساعد تقديرات الطاقة الإنتاجية التحالف على تحديد معدلات الإنتاج الأساس التي يجرى الخفض منها.
وتحاول الدول الأعضاء الدفع بتقديرات أعلى للطاقة الإنتاجية، بحيث يكون معدل إنتاجها الأساس أعلى، بالتالي يكون لها في نهاية المطاف حصص أعلى من الإنتاج بعد تطبيق الخفض، بما يعني بالضرورة إيرادات أكبر. وتأتي الحاجة إلى تحديد حصص جديدة في وقت تزيد فيه دول في المنظمة مثل الإمارات والعراق طاقتها الإنتاجية، بينما تقلص السعودية، أكبر منتج في "أوبك"، تعزيز طاقتها الإنتاجية. أما روسيا العضو في "أوبك+" فقد قلصت بصورة عملية طاقتها الإنتاجية بسبب الحرب في أوكرانيا والعقوبات الغربية.

الدول الأعضاء في "أوبك"

والدول الأعضاء حالياً في "أوبك" هي السعودية والإمارات والكويت والعراق وإيران والجزائر وليبيا ونيجيريا والكونغو وغينيا الاستوائية والغابون وفنزويلا. أما الدول المشاركة في تحالف "أوبك+" وليست من أعضاء "أوبك" فهي روسيا وأذربيجان وكازاخستان والبحرين وبروناي وماليزيا والمكسيك وسلطنة عمان وجنوب السودان والسودان.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ترقب اجتماع "أوبك+" لرسم مسار سوق النفط خلال النصف الثاني من 2024

اندبندنت

قالت منظمة "أوبك" أمس الجمعة إنه كان من المقرر عقد الاجتماع في فيينا في الأول من يونيو المقبل، لكنه سيعقد عبر الإنترنت في اليوم التالي بدلاً من الحضور الشخصي. تترقب أسواق النفط العالمية اجتماع تحالف "أوبك+" المقرر يوم الأحد الثاني من يونيو (حزيران) المقبل، والذي سيحدد سياسة إنتاج النفط خلال الفترة المقبلة. ويأتي اجتماع "أوبك+" في ظل انخفاض إمدادات النفط في السوق العالمية خلال الربع الأول من العام الحالي، والذي أرجعته وكالة الطاقة الدولية إلى الخفوض التي ينفذها التحالف.

وأرجأ تحالف "أوبك+" الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" وحلفاء بقيادة روسيا، اجتماعه في شأن سياسة الإنتاج يوماً واحداً إلى الثاني من يونيو المقبل، وقالت منظمة "أوبك" أمس الجمعة إنه كان من المقرر عقد الاجتماع في فيينا في الأول من يونيو المقبل، لكنه سيعقد عبر الإنترنت في اليوم التالي بدلاً من الحضور الشخصي. وينفذ منتجو النفط في تحالف "أوبك+" خفضاً طوعياً للإنتاج يبلغ نحو 2.2 مليون برميل يومياً للنصف الأول من عام 2024، بقيادة السعودية التي تمدد خفضاً طوعياً سابقاً.

وقررت الدول المنفذة للخفض الطوعي في مارس (آذار) 2024 تمديد الاتفاق حتى نهاية يونيو المقبل، مع إقرار روسيا خفضاً إضافياً للإنتاج والتصدير بنحو 471 ألف برميل يومياً في الربع الثاني من هذا العام.
وتأتي هذه الخفوض إضافة إلى خفض سابق أُعلن عنه أواخر عام 2022 على مراحل، ليصل إجمال الخفوض المتعهد بها إلى نحو 5.86 مليون برميل يومياً، بما يعادل 5.7 في المئة تقريباً من الطلب العالمي اليومي، وتتضمن خفض إنتاج النفط من أعضاء "أوبك+" نحو 3.66 مليون برميل يومياً حتى نهاية عام 2024.

إبقاء توقعات الطلب من دون تغيير

وأبقت منظمة "أوبك" على توقعاتها لنمو الطلب على النفط عام 2024 و2025 بلا تغيير عند 2.2 و1.8 مليون برميل يومياً، على التوالي، في تقريرها لشهر مايو (أيار) 2023، وأظهرت بيانات الإنتاج الفعلي لدول "أوبك+" في أبريل (نيسان) 2024 انخفاض إنتاجه بمقدار 246 ألف برميل يومياً، وفق سبعة مصادر ثانوية، أشارت إلى استقرار إنتاج السعودية من النفط عند حدود 9 ملايين برميل يومياً خلال الشهر الماضي.

ترقب وانتظار
وفي هذا الشأن قال المتخصص في الشؤون النفطية كامل الحرمي إن هناك حالاً من الترقب بين المتداولين في أسواق النفط انتظاراً لقرارات ومخرجات اجتماع تحالف "أوبك+" المقبل، والذي "سيحدد المسار" للسوق في النصف الثاني من العام الحالي.

ولا يتوقع الحرمي أي تغيير في السياسة الإنتاجية الحالية لتحالف "أوبك+" خلال اجتماع اللجنة الوزارية المقبل، خصوصاً مع استمرار القلق حيال الطلب وارتفاع مخزونات الخام أخيراً، مما يزيد الإشارات الهبوطية للسوق.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

السيناريو الأفضل

من جهته قال الرئيس التنفيذي لـ "مركز كوروم للدراسات الإستراتيجية" طارق الرفاعي، إن تحالف "أوبك+" ليس أمامه خيار سوى الاستمرار في خفض الإنتاج باعتباره السيناريو الأفضل، معتبراً أن أي قرار مفاجئ غير ذلك سيؤدي على الأرجح إلى موجة بيع قوية على عقود الخام.

وأرجع الرفاعي هذا القرار المحتمل للضعف النسبي حالياً في أسعار الخام، إلى جانب أن توقعات نمو الاقتصاد العالمي تعد ضعيفة هذا العام، مما ينعكس سلباً على طلب الخام.

وأشار إلى أنه مع استثناء تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط والحرب في أوكرانيا فستظل أسعار النفط بين مستويات 85 و90 دولاراً للبرميل خلال الأشهر المقبلة.

تمديد حتى نهاية العام

بدوره توقع الرئيس التنفيذي لشركة "فارست فاينانشال ماركتس" نديم السبع تمديد "أوبك+" قيود خفض الإنتاج خلال الاجتماع المقبل وربما حتى نهاية 2024، مضيفاً أن سياسات التحالف تستهدف التعامل مع تباطؤ الطلب على الخام وارتفاع الإمدادات من منتجين آخرين.

وأشار السبع إلى أنه من المرجح أن تظل أسعار النفط العالمية ما بين 70 و80 دولاراً للبرميل الواحد في ظل مواصلة التحالف سياسته نفسها حيال إنتاج الخام.

توقعات بنوك الاستثمار

واستبعد قسم الأبحاث في بنك "سيتي غروب" أن يعمق تحالف "أوبك+" حجم خفوض الإنتاج خلال الربع الثالث من العام الحالي، فيما ستكون زيادة الخفوض على الأرجح مفاجأة ذات أثر إيجابي، لكنها تبقى احتمالاً ضعيفاً من وجهة نظره، إذ يبقى السيناريو الأرجح هو الحفاظ على الخفوض الحالية للربع الثالث من العام.

وتوقع بنك "غولدمان ساكس"، في وقت سابق من الشهر الجاري، تمديد "أوبك+" قيود خفض الإنتاج خلال الاجتماع المقبل، متخلياً عن توقعاته بتقليص التحالف للقيود الطوعية، بما يتماشى وتقديرات وكالتي التصنيف الائتماني "أس أند بي" و"فيتش".

وتوقع "جيه بي مورغان" أن التحالف سيمدد الخفض الطوعي للإنتاج بعد الربع الثاني من هذا العام، مع صعود المخزونات في أبريل 2024.

ورجحت إدارة معلومات الطاقة الأميركية تمديد "أوبك+" جزءاً من خفض الإنتاج بعد الربع الثاني من هذا العام، متوقعة أن يعيد أعضاء التحالف نحو 500 ألف برميل يومياً من الإمدادات بصورة تدريجية إلى السوق خلال النصف الثاني من هذا العام، إضافة إلى 500 ألف برميل يومياً إضافية عام 2025.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

هكذا سقطت إيران في قبضة الشركات الأميركية.. وتحررت من عقوبات "البنزين"

الطاقة

بعد الانقلاب على محمد مصدق في إيران وعودة الشاه محمد رضا بهلوي، أرادت أميركا حصة من النفط في البلد، الذي كانت تسيطر عليه شركة بريطانية، لذلك عملت على طرد البريطانيين والأوروبيين، وإدخال شركاتها بدلًا منها.

وفي هذا الإطار، يوضح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن الشركات الأميركية الموجودة في المنطقة، كانت شركة أرامكو، المملوكة حينها لـ4 شركات في الولايات المتحدة.

وقال الحجي -خلال حلقة من برنامجه "أنسيّات الطاقة"، قدمها على منصة "إكس" (تويتر سابقًا) تحت عنوان "آثار مقتل الرئيس الإيراني في أسواق النفط والعلاقات مع أوبك وأوبك+"-، إن أرامكو دخلت وكانت تملك 21% من الشركة الجديدة التي تسيطر على كل النفط لدى طهران.

وأضاف: "أرامكو كانت شريكة، لأنها تمثّل الشركات الأميركية في المنطقة، وبالطبع كان محمد مصدق تحت الإقامة الجبرية، ومات وهو رهن هذه الإقامة في عام 1967، وطيلة هذه المدة ساءت الأمور بصورة كبيرة مع حدوث تطورات مهمة".

تأسيس أوبك والنفط في إيران

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) الدكتور أنس الحجي، إن أحد أبرز التطورات كان إسهام إيران في تأسيس أوبك عام 1960، إذ كانت أحد المؤسسين الإستراتيجيين للمنطقة.

ولفت إلى أن الشاه محمد رضا بهلوي ظل منزعجًا حتى وفاته مما حدث، وذلك بسبب أن العقود المجحفة التي وقّعها تسببت -حتى قيام الثورة الإيرانية في عام 1979- في أن إيرادات الحكومة كانت بسيطة جدًا مقارنة بما تحصل عليه دول الخليج.

وأضاف: "لقد وقّع الشاه عقودًا مجحفة ولا يستطيع تجاوزها، لذلك عندما نتكلم عن المقاطعة النفطية في عام 1973 كما ذكرنا في حلقات سابقة، نقول إن أثر المقاطعة كان بسيطًا، وما لا يدركه كثيرون، أن دول أوبك قررت قبل المقاطعة بيوم، وبدعم كبيرة من الشاه، رفع السعر المعلن 70%".

لذلك، وفق الدكتور أنس الحجي، ما أثر في الأسواق حينها ليس المقاطعة، بقدر ما هو رفع السعر المعلن 70% الذي كانت تطالب به إيران، التي كانت تحصل على إيرادات أقل بكثير من دول الخليج، بناء على العقود المجحفة التي وقعها الشاه.

وتابع: "الأمر المرتبط بهذا الموضوع أن طهران كانت تصدر 6 ملايين برميل من النفط الخام يوميًا في ذلك الوقت، وكانت أكبر منتج ودورها العالمي كبير جدًا، إذ إن 6 ملايين برميل في ذلك الوقت من السبعينيات تمثّل رقمًا ضخمًا وحصة كبيرة للغاية".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الثورة الإيرانية وصناعة النفط

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن مجيء الثورة الإيرانية ألغى كل العقود السابقة، ومن ثم ارتفعت أسعار النفط، إذ تغيّر من السعر الوارد في العقود إلى الأسعار العالمية، وتمكّنت الحكومة من الحصول على أموال من بيع 3 ملايين برميل يوميًا، أكثر مما كانت تحصل عليه من بيع 6 ملايين برميل.

لذلك، وفق الحجي، كان هذا حافزًا لخفض الإنتاج بهدف الحفاظ على الموارد النفطية في البلاد من جهة، وجني أموال أكثر من جهة أخرى، فكان هذا التخفيض تقنيًا من جهة، واقتصاديًا من جهة أخرى، وكان له دور كبير في وصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية في ذلك الوقت.

وأوضح الدكتور أنس الحجي أن أسعار النفط ارتفعت في البداية بسبب إضراب عمال النفط في عام 1978، ثم قيام الثورة في إيران، ثم التخفيض الكبير في الإنتاج الذي حدث بعد هذه الثورة، وهو ما أسهم في ارتفاع الأسعار بصورة كبيرة.

ولكن، ما أن استقر الوضع للحكومة الجديدة حتى بدأت الحرب مع العراق، واستمرت الأسعار في الارتفاع، ووصلت إلى مستويات قياسية جديدة في عام 1980، إذ استمرت الحرب 8 سنوات، من عام 1980 إلى عام 1988، وخلالها دمر كل بلد كل البنية التحتية لصناعة النفط لدى الآخر.

وضمن المنشآت التي دمرت، كانت مصفاة عبادان، التي كانت حينها أكبر مصفاة نفط في العالم، إذ أدى تدميرها دورًا كبيرًا في المستقبل، لا سيما في عهد الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد، بسبب عدم امتلاك بلاده أي قدرة على إنتاج البنزين.

ولاحقًا، فرضت الولايات المتحدة العقوبات على النظام الإيراني، فكان من ضمن ما حدث أن بدأ الحديث في مجلس الشيوخ الأميركي عن تطبيق عقوبات تشمل واردات طهران من البنزين، إذ إن كل البنزين هناك حينها كان مستوردًا.

حينها، وفق الدكتور أنس الحجي، قررت الحكومة إنشاء مصافٍ من النوع البسيط، وبداية إنعاش المصافي القديمة، إذ اتخذت إجراءات عدة في ذلك الوقت، حتى أصبحت مكتفية من البنزين، ومن ثم خسرت أميركا الورقة التي كانت في يدها.

وتابع: "بغض النظر عن موقفنا من إيران، هناك إنجازات للحكومة من ناحية الأمن القومي، يمكن اعتبارها دروسًا تاريخية لدول أخرى، منها كيف استطاعت البلاد أن تتخلص من الاعتماد على واردات البنزين بالكامل خلال مدة قصيرة".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أكبر مشروع هيدروجين أخضر في أفريقيا يتأهب للانطلاق بدولة عربية

الطاقة

يقترب أكبر مشروع هيدروجين أخضر في أفريقيا خُطوة من تنفيذه على أرض الواقع في أعقاب الانتهاء من دراسة الجدوى ذات الصلة.

وتعوّل موريتانيا، البلد المنفذ للمشروع، على مشروعات الهيدروجين الأخضر في خلق بيئة مواتية لتنمية اقتصاد مستدام؛ إذ يؤدّي هذا الوقود منخفض الكربون دورًا رئيسًا مأمولًا في تأسيس اقتصاد صناعي مستدام ومرن.

وتمتلك موريتانيا المقومات التي تساعدها على أن تتبوأ مكانة رائدة على خريطة الطاقة المتجددة العالمية، ولا سيما الهيدروجين الأخضر؛ حيث تمتلك بعضًا من أقوى الرياح في أفريقيا، فضلًا عن وفرة السطوع الشمسي ذي الكثافة السكانية المنخفضة.

وبناءً عليه فإن لدى نواكشوط القدرة -نظريًا- على إنتاج الهيدروجين النظيف رخيص التكلفة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية على نطاق واسع، وفق متابعات منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن).

وما يجعل بناء أكبر مشروع هيدروجين أخضر في أفريقيا بموريتانيا ذات جدوى هو قرب البلد مكانيًا من أوروبا؛ ما يَعِدْ بتكاليف شحن أرخص من المصدرين الآخرين للهيدروجين أو الأمونيا في أماكن أبعد.

اكتمال دراسة الجدوى

أنهت مجموعة شاريوت (Chariot) المتخصصة في مجال الطاقة الانتقالية والتي تركز على أفريقيا، مؤخرًا، دراسة الجدوى لتنفيذ أكبر مشروع هيدروجين أخضر في أفريقيا، على الأراضي الموريتانية، بسعة 10 غيغاواط، حسبما أوردت منصة إنرجي كابيتال أند باور (Energy Capital & Power).

وتلامس التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشروع الضخم الذي يحمل اسم "نور للهيدروجين الأخضر"، نحو 3.5 مليار دولار أميركي؛ ما يُشكِّل إضافةً كبيرةً لقطاع الهيدروجين الأخضر في موريتانيا.

ويبنى أكبر مشروع هيدروجين أخضر في أفريقيا على مساحة تمتد على منطقة برية وبحرية تبلغ نحو 8 آلاف و600 كيلومتر مربع؛ حيث أُجريت دراسات الجدوى المسبقة للوقوف على خيار توليد الكهرباء من مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لاستعمالها في التحليل الكهربائي لتفكيك جزيئات الماء وإنتاج الهيدروجين والأكسجين والمياه الصالحة للشرب.

مشروع أيقوني

تنفذ شاريوت خططًا لتطوير المشروع الذي يُعد أحد أهم مشروعات الهيدروجين في أفريقيا على مراحل؛ علمًا بأن المرحلة الأولية تستهدف تطوير سعة متجددة قدرها 3 غيغاواط؛ ما يُنتِج سعة تحليل كهربائي قدرها 1.6 غيغاواط تكفي لإنتاج 150 كيلوطن من الهيدروجين الأخضر سنويًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

(الكيلوطن هي وحدة قياس وزن = 1000 طن).

وسيُسهِم الهيدروجين الأخضر في سد الاحتياجات المحلية عبر تطوير إنتاج الصلب الأخضر، إضافة إلى سد الطلب العالمي من خلال الاستفادة من الموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به موريتانيا من حيث قربها من الأسواق الأوروبية.
وفي هذا الصدد قال وزير النفط والمناجم والطاقة الموريتاني الناني ولد أشروقة: "نحن سعداء للغاية؛ لأننا تلقينا مؤخرًا دعمًا كبيرًا من المفوضية الأوروبية؛ حيث اُختيرت موريتانيا شريكًا رئيسًا في مبادرة البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي لصادرات الهيدروجين المستقبلية وإنتاج الصلب الأخضر".

ومع تطوير أكبر مشروع هيدروجين أخضر في أفريقيا سيتحوّل التركيز إلى إنجاز إطار الاستثمارات وإجراء الدراسات التصورية الهندسية والتفاوض على اتفاقيات الشراء.

من جهته قال الرئيس التنفيذي لشركة شاريوت للهيدروجين الأخضر لوران كوشي: "حجم ونطاق مشروع نور للهيدروجين الأخضر لديه القدرة على أن يُحدِث تأثيرًا ماديًا بوصفه منتجًا محليًا ومصدرًا كذلك"، في تصريحات رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وأضاف كوشي: "سيواصل الشركاء -حاليًا- البحث عن أفضل طريقة لبدء الإنتاج من المشروع بهدف تعظيم القيمة على المديين القريب والبعيد، على نحو يصب في صالح كل المستثمرين".

ولفت إلى أهمية المشروع في سوق الهيدروجين الأخضر المستقبلي، معربًا عن استكشاف الشركة لفرص تصدير الهيدروجين، ومتوقعًا أن تصير موريتانيا من أهم اللاعبين في هذا المجال.

ويُعد أكبر مشروع هيدروجين أخضر في أفريقيا ثمار جَهد تعاوني بين شركة شاريوت للهيدروجين الأخضر (Chariot Green Hydrogen) التابعة لشركة شاريوت وشركة تي إي إتش2 (TE H2) المملوكة لعملاقة الطاقة الفرنسية توتال إنرجي وإرين غروب (EREN Group)، بدعم من وزارة النفط والمناجم والطاقة في موريتانيا.

إمكانات موريتانيا
رسمت موريتانيا خريطة طريق لتنمية الهيدروجين، تهدف لتحقيق وصول الجميع إلى الكهرباء بحلول عام 2030، ومزيج من الطاقة المتجددة بنسبة 50%.

وكانت دراسة لشركة شاريوت البريطانية، طالعتها منصة الطاقة المتخصصة، قد أظهرت أن موريتانيا في وضع جيد يسمح لها بإنتاج الهيدروجين الأخضر بتكلفة أرخص مقارنة بغيرها من الدول، بفضل مواردها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وأبرمت نواكشوط العديد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات الإطارية لتطوير مشروعات الهيدروجين الأخضر بإجمالي سعة 88 غيغاواط من الطاقة المتجددة، وفق ما قاله وزير النفط والمناجم والطاقة الموريتاني الناني ولد أشروقة، في تصريحات سابقة.

وخلال عام 2021 أبرمت موريتانيا اتفاقيات لتنفيذ مشروع "نور" للهيدروجين الأخضر، أكبر مشروعات الهيدروجين الأخضر في أفريقيا، بقدرات تصل إلى 10 غيغاواط من مصادر الطاقة النظيفة، باستثمارات تصل إلى نحو 3.5 مليار دولار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويتطلع البلد الواقع شمال غرب أفريقيا إلى تأمين مكانة رائدة على الخريطة العالمية لاقتصاد الهيدروجين الأخضر خلال العقود المقبلة؛ مدعومةً في ذلك بمقوماتها التي تتضمّن وفرة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمساحات الصحراوية الشاسعة والقرب من مياه المحيط الأطلسي، إضافة إلى الموقع الجغرافي الفريدة بقربها من الأسواق الأوروبية والأميركية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

العراق يحدد موعد التوقف عن حرق الغاز نهائيًا

الطاقة

ما زال العراق يواصل مساعيه الدؤوبة للانتهاء بشكل كامل من حرق الغاز؛ إذ تستهدف وزارة النفط تحقيق هذا الهدف بحلول نهاية العقد الحالي، أو أزيد قليلًا، ضمن مساعيها للوصول إلى أهدافها المناخية بالتزامن مع الاكتفاء الذاتي من الطاقة.

وفي هذا الإطار، قال وزير النفط حيان عبدالغني، في تصريحات اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)، اليوم السبت 25 مايو/أيار (2024)، إن عملية استثمار الغاز وإيقاف حرقه بشكل كامل في جميع الحقول ستتم عبر مرحلتين.

وأوضح الوزير أن وزارة النفط في العراق تعاقدت على استثمار كل كميات الغاز التي تُحرَق في الوقت الحالي، إلا أنه أشار في الوقت نفسه إلى أن استثمار الغاز بطبيعته يحتاج إلى أوقات زمنية طويلة نسبيًا.

وأضاف: "الوزارة قسمت عملية استثمار الغاز إلى مرحلتين؛ المرحلة الأولى مدتها نحو 3 سنوات، والمرحلة الثانية 5 سنوات، للتوقف عن حرق الغاز بشكل كامل".

حرق الغاز في العراق

لفت وزير النفط العراقي حيان عبدالغني، إلى أن وزارته تسعى إلى الاستفادة من كميات الغاز التي تُحرَق، وذلك من خلال توجيهها إلى مشروعات الكهرباء وغيرها من المشروعات الصناعية، مثل البتروكيماويات والأسمدة ومشروعات أخرى، وفق ما نقلته وكالة الأنباء الرسمية "واع".

وتأتي مساعي بغداد للتوقف عن حرق الغاز، خلال توقيت طرحت فيه وزارة النفط -خلال الشهر الجاري- جولة التراخيص الخامسة التكميلية والجولة السادسة، الخاصة بالحقول النفطية والغازية، بحضور ورعاية رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني.

يُشَار إلى أن جولتي التراخيص الخامسة التكميلية والسادسة، قد تضمنتا 29 مشروعًا للحقول والرقع الاستكشافية النفطية والغازية، موزعة بين 12 محافظة عراقية، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن).

وكانت بغداد قد وقّعت، في شهر مارس/آذار الماضي، اتفاقية للتوصل إلى حلول لأزمة الطاقة التي تضرب البلاد، مع شركة سيمنس الألمانية (Siemens) لتحويل الغاز المحروق إلى وقود خلال مدة وجيزة تصل إلى نحو 6 أشهر.

ووقّع وزير الكهرباء زياد علي فاضل، في ألمانيا، اتفاقية تستهدف استثمار الغاز المصاحب في الحقول النفطية العراقية، وتحويله إلى كهرباء بهدف تلبية احتياجات المواطنين من خلال توليد الكهرباء بشكل آمن ومستدام.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاستفادة من الغاز المحروق

أوضح وزير الكهرباء العراقي أن الهدف من الاتفاق كان إنهاء ظاهرة حرق الغاز واستثماره بشكل فاعل، وهو ما يتواءم مع التزام الحكومة بمقررات مؤتمر باريس للمناخ، في الحفاظ على البيئة وتوفير مصادر متجددة، وفق التصريحات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وتضمّن الاتفاق -بجانب سرعة التنفيذ- استثمار نحو 120 مليون قدم مكعبة قياسية من الغاز خلال 6 أشهر، بجانب 120 مليون قدم مكعبة قياسية إضافية خلال عام واحد.

ومن المقرر أن تستفيد بغداد من الغاز المنتج في إنشاء محطة لتوليد الكهرباء، بطاقة إنتاجية 2000 ميغاواط، لتعزيز قدرات الشبكة الوطنية، وضمان استقرار ساعات التجهيز.

بوتين: روسيا وبيلاروس توصلتا لاتفاقات في مجال الطاقة

العربية

أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، عن التوصل لاتفاقيات معينة في مجال الطاقة بين روسيا وبيلاروسيا.

وقال بوتين خلال مباحثات روسية-بيلاروسية: "الطاقة واحدة من أهم المجالات، تحدثنا أيضاً عن هذا بالتفصيل خلال الجلسة المصغرة، هناك اتفاقيات معينة، ليس لدي أدنى شك في أنها سوف تُنفذ".

وأضاف بوتين أنه تم إصدار التكليفات ذات الصلة لإنهاء المسائل المتبقية، مشيرا إلى أن الخدمات اللوجستية والنقل تعد أيضًا من الأولويات المطلقة.

وقال بوتين: "أعني أننا بحاجة إلى استعادة وإنشاء سلاسل توريد جديدة - سواء فيما بيننا أو لمساعدة بعضنا البعض لضمان تشغيل مؤسساتنا دون انقطاع، بما في ذلك المؤسسات الموجهة إلى أسواق البلدين وأسواق البلدان الثالثة التي ترغب في العمل معنا.

واختتم بوتين كلامه قائلاً: "هناك الكثير الدول التي ترغب في ذلك".

أنقر هنا للرجوع للأعلى